العدالة الإجتماعية والسياسية

في عهد الإمام علي عليه السلام إلى مالك الاشتر

المدرس المساعد

ضرغام خالد عبد الوهاب أبو كلل الطائي

جامعة الكوفة

كلية الآداب قسم المجتمع المدني

العدالة الاجتماعية والسياسية

في عهد الإمام علي عليه السلام إلى مالك الاشتر

المدرس المساعد:

ضرغام خالد عبد الوهاب أبو كلل الطائي

(جامعة الكوفة / كلية الآداب قسم المجتمع المدني)

المقدمة:

احتاط الإمام علي(عليه السلام) أشدّ ما يكون الاحتياط في الولاة والعمّال، فلم يستعمل أحداً على قطر من الأقطار الإسلامية أو يعهد إليه بعمل إلا بعد إحراز الثقة بدينه، والكفاءة بقدراته الإدارية.

ولم يستعمل (عليه السلام) أحداً مُحاباة، وإنما استعمل خيار المسلمين، أمثال مالك الأشتر، ومحمد بن أبي بكر، وسهل بن حنيف، وحبر الأمة عبد الله بن عباس، ونظرائهم من الذين توفّرت فيهم الخبرة التامة في شؤون الحكم والإدارة.

وقد زوّدهم (عليه السلام) برسائل مهمّة عرض فيها لشؤون الحكم وسياسة الدولة، كما حدّد من صلاحياتهم ومسؤولياتهم.

وكان من أروع تلك الوثائق السياسية عهده (عليه السلام) لمالك الأشتر، فقد حفل بتشريع ضخم لإصلاح الحياة السياسية والاقتصادية والعسكرية، وهو أرقى وثيقة سياسية تهدف إلى ارتقاء المجتمع وتحقيق مصالحه.

ويعد كتاب نهج البلاغة، الذي جمع بين دفتيه من خطب ومواعظ وحكم ورسائل لسيد الفصحاء والبلغاء الذي تربى منذ نعومة إظفاره في حجر الرسالة وغذي بلبن النبوة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، من الكتب القيمة التي تضمنت ما اختاره الشريف الرضي رحمه الله) من كلام امير المؤمنين (عليه السلام).

وبهذا الاجراء الذي راعى فيه المبادئ الاسلامية و مصلحة الامة، قضى على مبدأ القرابة والعشيرة الذي كان سائدا أيام الخليفة عثمان والذي أدى آخر المطاف إلى إثارة النقمة عليه وقتله.

وقد حاول المتضررون من اجراءات أمير المؤمنين (عليه السلام) التي تعكس صورة الاسلام الأصيل، حاولوا التفاوض معه، فأرسلوا إليه الوليد بن عقبة بن أبي معيط مندوبا فجاء إليه، وهكذا كان القوم الموتورون من عدالة علي (عليه السلام) يحاولون أن يثنوا الإمام عن تنفيذ خطته الاصلاحية الكبرى، خصوصا بشأن الأموال التي نهبوها أيام الخليفة الثالث، وراحوا يذكرونه بأنهم قرشيون مثله، وهددوا إن لم يستجب لمطالبهم فسيلتحقون ببلاد الشام لينضموا إلى جبهة معاوية هناك، فلم يعرهم الإمام (عليه السلام) انتباها بل فضحهم عند ما اعتلى المنبر.

وكان (عليه السلام) يتفقّد شؤون ولاته وعمّاله، ويرسل العيون لتحري أعمالهم، فإن رأى منهم خيانة أو تقصيراً في واجبات أحد منهم عزله، وأنزل به أقصى العقوبات.

وقد تحرّى (عليه السلام) كل بادرة تصدر من ولاته، وقد بلغه أن عامله على البصرة قد دعي إلى وليمة قوم من أهلها، فكتب إليه يلومه على ذلك، وقد جاء في رسالته (عليه السلام) لابن حنيف: (أما بعد: يا بن

حنيف، فقد بلغني أن رجلاً من فتية أهل البصرة دعاك إلى مأدبة، فأسرعت إليها تستطاب لك الألوان، وتنقل إليك الجفان، وما ظننت أنك تجيب إلى طعام قوم عائلهم مَجفو، وغَنيّهم مَدعو، فانظر إلى ما تقضمه من هذا المقضم، فما اشتبه عليك علمه فَالفُظْهُ، وما أيقنت بطيب وجوهه فنل منه).

ولم يقرّب الإمام (عليه السلام) أحداً من الانتهازيين الذين لا يخلصون للحق، وإنما يسعون وراء أطماعهم ومصالحهم، ولا يفقهون المصالح العامة، فإنهم عون للسلطة على الباطل لا على العدل.وكان المجتمع الكوفي يضم طائفة كبيرة منهم كالأشعث، وعمرو بن حريث، وشبث بن ربعي، وأمثالهم من الذين ضربت مصالحهم في عهد الإمام (عليه السلام).فاتصلوا بحكومة دمشق، وقاموا بدور العمالة لها، فراحوا يعقدون المؤامرات لإفساد جيش الإمام (عليه السلام) وشعبه، مستهدفين من ذلك الإطاحة بحكومته.

كتاب نهج البلاغة الأثر الخالد

إنّ من أبرز سمات الفكر المتحضّر شموليته، بحيث لا يضيق ذرعاً بجانب ما وإن أبدع في سائر الجوانب الحياتية الأخرى، ومرونته بإمكان الاستفادة منه في علاج ما يستجد من مشاكل الحياة المعاصرة، وانسجامه مع طموحات الإنسان وتلبية حاجاته في كلّ عصر وجيل. وسلامة مبادئه من العصبية والتطرف على حساب جنس أو لون، مع قوّته في ذاته بسلامة حجته، ومتانة دليله، ووضوح منطقه، ومن الواضح ان فكراً عالمياً بهذه المواصفات لا يمكن أن يكون من نتاج عقلية بشرية، وإن بلغت من السموّ والارتقاء إلى أقصى ما يمكن أن تبلغه العقول من درجات، كما لا يمكن العثور عليه حتى في نطاق الأديان السماوية التي جاءت لقوم دون آخرين لتعالج مشاكل اُمة معينة في مرحلة من مراحل عتوّها وجبروتها، ولاشكّ أنّ الدين الوحيد الذي لم يحصر خطابه بأمة معينة، وإنما خاطب الناس كافة هو الإسلام الذي جاء متمّماً لدعوة الأنبياء جميعاً، وبكماله وتمامه انقطع وحي السماء، وهذا يعني تمامية فكره وانسجامه مع الحياة في كلّ زمان ومكان، إذ لا يعقل أن

يرتضيه الله ديناً لجميع العباد ويتركه ناقصاً ليتمّمه البشر ! وقد نبّه القرآن الكريم على هذه الحقيقة بآيات كثيرة، كما طفحت بها السنّة النبوية، وفاضت على جنبات مدرسة أهل البيت عليهم السلام.

ونهج البلاغة كتاب تضمن ما اختاره الشريف الرضي(رحمه الله) (٣٥٩هـ - ٤٠٤هـ) من كلام امير المؤمنين (عليه السلام) وهو غني عن التعريف في اخلاقه وسيرته وشجاعته وبلاغته، ولا تتأتى سواه باستثناء الرسول الكريم (صلى الله عليه وعلى اله وسلم).

إما بلاغته وفصاحته فلسنا بقادرين ان نقول فيه أكثر مما قاله معاوية: (والله ما سن الفصاحة لقريش غيره). فالذي يحفظ كلام علي (عليه السلام) فقد احتفظ باثمن الكلام وابلغه وأفصحه، لهذا وجدنا الناس تحفظه وترويه منذ القدم، فقد قال المسعودي: والذي حفظه الناس عنه في سائر مقاماته أربعمائة خطبة ونيف وثمانون خطبة يوردها على البديهة وتداول الناس ذلك قولا وعملا).

ولهذا صارت كلمات أمير المؤمنين علي (عليه السلام) أمثله ومعاني للشعراء والكتاب على مر الزمن يستلهمونها ويضمونها أدبهم وشعرهم. ويقول ابن نباته: (حفظت من الخطابة كتراً لا يزيده الإنفاق الا سعة وكثرة، حفظت مائة فصل من مواعظ علي بن أبي طالب).

وقد ورد إن المصادر التي وجدت فيها خطب الإمام علي (عليه السلام) عند قيام الشريف الرضي بجمعها فضلا عن المحفوظ بلغت مائة واثني عشر كتابا ينتمي زمن تأليفها إلى ما قبل عصر الشريف الرضي.

اذا لا نستطيع ان نقول في نهج البلاغة اكثر مما قال فيه الدكتور زكي مبارك(٧): ومهما تكن حال (نهج البلاغة) فهو وثيقة ادبية وتاريخية وسياسية قليلة الامثال، وهو ثروة ادبية ولغوية تؤرخ اللغة في ذلك العهد او تؤرخ ما فهم الناس انها كانت عليه في ذلك العهد).

وانطلاقا من قيمة الكتاب وأهميته فقد حظي باهتمام العلماء من القدامى والمحدثين، فمن الشريف الرضي وابن ابي الحديد والجاحظ الى عباس محمود العقاد وطه

حسين وجورج جرادق ومحمد جواد مغنية وعبد الفتاح مقصود.. امتد شوط من الفهم العميق للنص، وفاصلة مسكونة بالوعي، تتمازج في ذلك عناصر قراءة النص والتجربة والواقع والمستقبل فكثرت شروحه ودراساته وتداولها الناس في كل أقطار العرب والمسلمين، وانتشر أخيرا فتوسعت رقعة وجوده خارج العرب.

فكانت شروح هذا الكتاب كما يقول هبة الدين الشهرستاني: (وشروح هذا الكتاب تنوف على الخمسين، ونسخها منتشرة في الممالك الإسلامية مطبوعة ومحفظة).

ولازال إلى اليوم كتاب نهج البلاغة، ذلك الكتاب المعرفي القيم الذي شغف به الباحثون والعلماء والأدباء، مادة إبداعية للإشعاع والإضاءة وانشعاب الرؤى وتكاثر مبانيها... نمر عليه كل يوم وكأننا معصوبو الأعين إمام الرؤية والرؤيا اللتين تخبئهما سطور نصوصه الذهبية.

أهمية عهد الإمام علي (عليه السلام) إلى مالك الاشتر(رضي الله عنه)

إن عهد الإمام علي (عليه السلام) الموجه إلى مالك الاشتر حين ولاه على مصر وإعمالها(٣)، يكتسب أهمية من خلال تحشيد الإمام (عليه السلام) للرؤى والأفكار وعلاجات الواقع فيه، الواقع حينما يكون بؤرة للصراع تتمركز حولها سياسات ومصالح وتواريخ وأحداث...

فالتولية حصلت حينما اضطربت سياسة مصر في عهد أميرها محمد بن أبي بكر، والعهد جاء ليؤسس خطاباً ليس معاصراً ومعانقا لحاضره فحسب، بل هو خطة متروعة الخصوصيات، مطلقة الأفكار، صالحة الانطباق والتطبيق على أية مرحلة مستقبلية يواجهها أصحاب الرؤى المبدئية في خضم تجاذبات الواقع السياسية والاجتماعية والفكرية.

وقراءة هذا العهد بشكل تفصيلي يحتاج الى دراسة مستقلة، فهو (أطول عهد كتبه عليه السلام واجمعه للمحاسن) كما نصّ على ذلك ابن ابي الحديد في شرحه (لنهج البلاغة)، لكننا بصدد ربطه بموضوعة بحثنا حول

العدالة الاجتماعية والسياسية وما يرتبط بهما من أمـــور تهم المجتمع الإسلامي في كل وقت.

وكذلك بلورة الرؤية الإسلامية تجاه موضوع الحقـــوق المدنية في جانبها الحكومي والإداري والسياسي، وبنائية نظرها تجاه موضوع نظام الحكم العادل...

المبحث الأول: مؤهلات الإمام علي (عليـــه الســـلام) للخلافة:

اهتمَّ الرسول (صلى الله عليه وآلـــه) اهتمامـــا بالغـــاً بتكييف حالة المسلمين، وتقرير مصـــيرهم، واســـتمرار حياتهم في طريقها إلى التطور في المجـــالات الاجتماعيـــة والسياسية.

ورسم لها الطريق على أساس من المنهج التجريبي الذي لا يخضع بأي حـــال لعوامـــل العاطفـــة أو المـــؤثرات الخارجية.

فَعَيَّن (صلى الله عليه وآله) لها الإمام علي (عليه السلام) لقيادتها الروحية، وذلك لِمَا يَتَمَتَّعُ به (عليه السلام) من القابليَّات الفَذَّة، والتي هي بإجماع المسلمين لم تتـــوفر في غيره (عليه السلام).

ولعل من أهمّها ما يلي:

أولها: الإحاطة بالقضاء:

فقد كان (عليه السلام) المرجع الأعلى للعالم الإسلامي في ذلك. وقد اشتهرت مقالة عُمَر في الإمام علي (عليه السلام): (لَولا عَلِيٌّ لَهَلَكَ عُمَر).

ولم ينازعه أحد من الصحابة في هذه الموهبة، فقد أجمعوا على أنه (عليه السلام) أعلم الناس بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله)، وأبصرهم بأمور الدين وشؤون الشريعة، وأوفرهم دراية في الشؤون السياسية والإدارية.

وعهده (عليه السلام) لمالك الأشتر من أوثق الأدلة على هذا القول، فقد حفل هذا العهد بما لم يحفل به أي دستور سياسي في الإسلام وغيره.

فقد عنى بواجبات الدولة تجاه المواطنين، ومسؤولياتها بتوفير العدل السياسي والاجتماعي لهم.

كما حدّد (عليه السلام) صلاحيات الحُكَّام ومسؤولياتهم، ونصَّ على الشروط التي يجب أن تتوفر في الموظف في جهاز الحكم من الكفاءة، والدراية التامة

بشؤون العمل الذي يعهد إليه، وأن يتحلّى بالخُلق والإيمان، والحريجة في الدين، وإلى غير ذلك من البنود المشرقة التي حفل بها هذا العهد، والتي لا غنى للأمة حكومة وشعباً عنها.

وكما أنه (عليه السلام) كان أعلم المسلمين بهذه الأمور فقد كان من أعلمهم بسائر العلوم الأخرى، كعلم الكلام والفلسفة، وعلم الحساب وغيرها.

ومع هذه الثروات العلمية الهائلة التي يَتَمَتَّع بها كيف لا ينتخبه الرسول (صلى الله عليه وآله)، أو يرشّحه لمنصب الخلافة التي هي المحور الذي تدور عليه سيادة الأمة وأَمْنها.

فإن الطاقات العلمية الضخمة التي يملكها الإمام تقتضى بحكم المنطق الإسلامي أن يكون هو المرشح للقيادة العامة دون غيره.

فإن الله تعالى يقول: (هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ)[1].

ثانيها: الشجاعة:

---

١ . الزمر: ٩ .

إن الإمام علي (عليه السلام) كان من أشجع الناس وأثبتِهم قلباً، وقد استوعبت شجاعته النادرة جميع لغات الأرض، وهو القائل (عليه السلام): (لَو تَظَافَرَتْ العَرَبُ عَلى قِتَالِي لَمَا وَلَّيتُ عَنْهَا). وكان ابوه ابو طالب يجمع له اولاده واولاد اخوته ويامرهم بمصارعته فكان الامام يصارع الكبير منهم والصغير، وقد ورد عن رسول الله(صلى الله عليه واله وسلم) انه قال: لو انجب عمي ابو طالب ذكوراً لكانوا كلهم شجعانا.

وقد قام هذا الدين بسيفه (عليه السلام)، وبُنِيَ على جهاده وجهوده، وهو صاحب المواقف المشهورة يوم بَدر وحُنَين والأحزاب.

فقد حصد (عليه السلام) رؤوس المشركين، وَأَبَادَ ضروسهم، وأشاع فيهم القتل، فلم تنفتح ثغرة على الإسلام إلا تَصَدَّى إلى إسكاتها.

فَقَدَّمه رسول الله (صلى الله عليه وآله) أميراً في جميع المواقف والمشاهد، وأسند إليه قيادة جيوشه العامة.

فإنه (عليه السلام) ما وَلجَ حرباً إلا فتح الله على يَـدِه، فهو الذي قَهَر اليهود، وفتح حصون خَيْبَـر، وَكَسَـر شوكتهم، وأخمد نارهم.

والشجاعة من العناصر الأساسية التي تتوقـف عليهـا القيادة العامـة، فـان الأمـة أذا منيـت بالأزمـات والنكسات، وكان زعيمها ضعيف الإرادة، خائر القوى جبان القلب، فإنها تصاب حتما بالكوارث والخطـوب، وتلاحقها الضربات والنكبات.

ومع توفر هذه الصفة بأسمى معانيها في الإمام علي (عليه السلام) كيف لا يرشّحه النبي (صلى الله عليـه وآلـه) للخلافة الإسلامية !.

فإنه (عليه السلام) بحكم شجاعته الفَذَّة التي تصـحبها جميع الصفات الفاضلة، والمثل الكريمة، كان مُتَعَيَّناً لقيادة الأمة وإدارة شؤونها، حتى لو لم يكن هناك نَصٌّ من النبي (صلى الله عليه وآله) عليه.

ثالثها: نُكرَان الذات:

وأهم صفة لا بُدَّ من توفرها عند من يتصـدى زعامـة الأمة هي نكران الذات، وإيثار مصلحة الأمة على كـل

شيء، وعدم الاستئثار بالفيء وغيره من أموال المسلمين.

وكانت هذه الظاهرة من أبرز ما عُرِف به الإمام (عليه السلام) أيام حكومته، فلم يعرف المسلمون ولا غيرهم حاكماً تَنكَّر لجميع مصالحه الخاصة كالإمام (عليه السلام)، فلم يَدَّخِر لنفسه ولا لأهل بيته (عليهم السلام) شيئاً من أموال الدولة، وتَحرَّجَ فيها تَحَرُّجاً شديداً.

وقد أجهد نفسه (عليه السلام) على أن يسير بين المسلمين بسيرة قُوَامُها الحقُّ المَحِض والعدل الخالص.

رابعا: العدالة:

وهي من أبرز الصفات الماثلة في شخصية الإمام (عليه السلام)، فقد أترعت نفسه الشريفة بتقوى الله، والتجنب عن معاصيه، فلم يؤثر أي شيء على طاعة الله، وقد تَحرَّج أشدَّ التَحَرُّج عن كل ما لا يُقرُّه الدين، وتَأَبَاهُ شريعة الله، وهو القائل:

(وَاللهِ لَو أُعطِيتُ الأَقَالِيمَ السَّبع بما تَحت أفلاكِهَا عَلَى أنْ أَعصِي اللهَ فِي جَلْبِ شَعِيرَة أَسلُبُها مِن فَمِ جَرَادَةٍ مَا فَعَلتُ).

وكان من مظاهر عدالته النادرة أنه امتنع من إجابة عبد الرحمن بن عوف حينما أَلَحَّ عليه أن يُقلِّده الخلافة شريطة الالتزام بسياسة الشيخين – أبي بكر وعُمَر – فأبى (عليه السلام) إلا أن يسير على وفق سيرة رسول الله (صلى الله عليه وآله) فحسب.

ولو كان (عليه السلام) من طلاب الدنيا، وعشّاق السلطان لأجابه إلى ذلك، ثم يسير على وفق ما يراه، ولكنّه لا يلتزم بشيء لا يُقِرُّه، فلم يسلك أي طريق فيه التواء أو انحراف عن مُثُل الإسلام وهَدْيِهِ.

فقد توفرت العدالة بأرحب مفاهيمها في شخصية الإمام (عليه السلام)، وهي من العناصر الرئيسية التي يجب أن يَتَحَلَّى بها من يَتَقَلَّد زمام الحكم، وَيَلي أمور المسلمين.

قد لازمت شخصيةَ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) السامية جوهرةُ العدالة الثمينة، واقترن

اسمه المقدس بالعدالة، فقد كان عادلاً يـأنس بالعدالـة ويهتم بها.

إن كل مجتمع أو جماعة أو فرد مناد بالعدالة، ويأمـل في تكوين مجتمع يقوم على أساس القسط والعدل، يضـع عدل علي (عليه السلام) نصب عينه، ويتخذ أسلوبه في تطبيق العدالة كقدوة في برنامجه الذي يسعى إلى تطبيقه.

فحقاً لم يعرف تاريخ الإنسانية شخصاً كعلـي (عليـه السلام) خلد اسمه إلى الأبد، وارتسمت صورة عدالتـه في أذهان البشر، فقد كان عاشقاً للعدالة، مولعاً بهـا إلى غايتها القصوى.

إن الإمام علي (عليه السلام) مصداقٌ بارز لآية: (كُونُوا قَوَّامِينَ بِالقِسطِ)[1].

نعم، لقد كانت هذه العدالة ضالته، وكان كالظـامىء الذي يبحث عن عين ماء تروي ظمأه، ساعياً إلى معـين العدالة العذب.

لم يكن أمير المؤمنين (عليه السلام) يرضى بالكف عـن تطبيق العدالة، والتراجع عنها مهما كلف الـثمن، ولم

---

١ . سورة النساء: الآية ١٣٥.

يرض أن يتخطى العدالة خطوة، حتى من أجل تثبيت أركان حكومته الفتية، وأبى أن يساوم أو يتبع المصالح السياسية مهما عظم الثمن.

كما أنه لم يرض أن يضحي بالعدالة ويقع تحت تأثير الرحمة والتحرق والشفقة، فيعرض بذلك هذا الركن المقدس للتزلزل والانهيار.

فإن عدالته (عليه السلام) كانت ذكراً يلهج به لسان الخاص والعام، والعدو والصديق، حتى كانت كثرة عدله هي السبب في قتله (عليه السلام).

ونحن إذا أردنا التعرض لنماذج لعدالته (عليه السلام) لاحتجنا إلى مجلدات طوال، ولكن نقول:

إن العدالة كانت نصب عينه، وملأت وجوده وكيانه، فقد كان (عليه السلام) يرى أنه: (في العدل صلاح البرية).

وقد كان (عليه السلام) يسد جوعته بكسرة خبز يابسة، ويأتدم الملح ليكون مستوى معيشته كأضعف الناس، ويقول: (إن الله فرض على أئمة العدل أن يقدروا أنفسهم بضعفة الناس كيلا يتبيغ بالفقير فقره).

فإن مثل هذا السلوك لا يمكن أن يصدر من غير علي (عليه السلام)، فهو نتاج تربية الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله)، فإن عدالة علي (عليه السلام) نشأت من العدل الإلهي وسعى لتطبيقها.

ولذا أصبحت عدالته (عليه السلام) نموذجاً واضحاً لكل القادة وطلاب العدالة على مرِّ القرون، ومصداقاً مشرِّفاً للإنسان المسلم المتكامل الذي يستطيع أن يكون قدوة في جميع المجالات.

المبحث الثاني: الإمام علي (عليه السلام) والحقوق الاجتماعية

تقوم فلسفة الإمام علي (عليه السلام) الاجتماعية على الإيمان بأن الحقوق المفروضة في أموال الأغنياء لصالح الفقراء كافيةٌ لِرَفعِ الحاجة في المجتمع.

فهو (عليه السلام) يقول: (إنَّ الله سبحانهُ فَرضَ في أموالِ الأغنياءِ أقواتُ الفقراء، فما جَاعَ فقيرٌ إلا بما مَتَّع به غَني، أو بما مَنعَ منه غَني، واللهُ تَعالى سَائِلُهُم عن ذلك).

ومن هنا فإنه يكفي أن يدفع الأغنياء التزاماتهم الشرعية المفروضة عليهم، حتى يكتفي الفقراء، وليس فقط لِيَتَبَلَّغُوا أو لِيَتَقَوَّتُوا، وهذا يفهم بشكل واضح من وصاياه (عليه السلام) لِعُمَّاله.

فهو يقول لعبد الله بن العباس، عَامِلُهُ على البصرة: (أمَّا بعد، فانظُر ما اجتمع عِندَكَ من غُلاَّتِ المسلمين وَفَيْئِهِم، فاقسِمْهُ فيمن قِبَلِكَ حتى تُغنِيَهُم، وابعثْ إلينا بما فَضُلَ نُقسِمُه فيمَن قِبَلِنَا، والسَّلام).

فهذه النظرة تتناقض مع الاشتراكية، التي تلغي الملكية الفردية، فينعدم الأغنياء المكلفون، كما تختلف عن الرأسمالية الليبرالية التي تمنح الحرية الاقتصادية للقوى الجَبَّارة كي تنافس القوى الأقل كفاءة، وتنتهي بِسَحقِ الفِئات الدنيا.

ثم هي لا تتفق تماماً مع التَدَخُّلِيَّة الحديثة، التي تؤمِّن بعض حاجات الفئات المَعُوزَة من المجتمع، لأن الإمام (عليه السلام) يعتبر أن جميع الناس يجب أن توفر لهم حاجاتهم الضرورية، حتى ليأمر بالبحث عن أفراد الطبقة السُّفلى في المجتمع، لا سِيَّما أولئك الذين لا يَمُدُّون

أيديهم، ويقنعون بأقل الأشياء، لِيُعَامَلُوا على قَدَم المساواة مع غيرهم من الفقراء.

وحتى يتمكن الوالي من ذلك فإن عليه أن يُكلِّف أهل التواضع بالبحث عن هؤلاء ورفع حوائجهم، وكذلك حوائج الأيتام والعجزة.

فيقول الإمام (عليه السلام) في عهده إلى مالك الأشتر عندما وَلاَّهُ مصر: (ثُمَّ الله الله فِي الطبقة السُّفلَى من الذين لا حِيلَةَ لَهم مِنَ المساكينِ والمحتاجينَ وأهلِ البُؤسِ والزُّمَنَى، فإن في هذه الطبقة قانعاً ومُعترّاً).

فالإسلام خصَّ فئات من الناس بموارد محددة، كالزكاة مثلاً، التي تُوزَّع على الفقراء والمساكين، وفي سبيل عتق الرقاب، وفك دين العاجزين عن الوفاء، وللمسافرين الذين تنقطع بهم السبيل.

ومن جملة من تُوَزَّعُ عليهم ذُكروا في قوله تعالى: (إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللهِ وَاللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ)[1].

---

١. التوبة: ٦٠.

كما أن أَخْمَاس الغنائم تُوزَّع أيضاً فيمن تُوزَّع الزكاة عَليهم، فعلى ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل، فقد جاء في قوله تعالى: (وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ للهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ وَاللهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)[1].

- الحالات الاستثنائية:

تعتبر الدولة الحديثة هي دولة القانون، وتكون الدسَاتير والقوانين الجزائية تضمن الحريات العامة والحقوق الفردية.

وأن هذه الضمانة ليست مطلقة، بل هي تخرق في الحالات الاستثنائية، بحيث تبيح القوانين إقامة الديكتاتورية، أو إعلان حالة الطوارئ، أو حالة الحصار.

فمن جهة يتمتع رئيس الدولة – إذا ما تعرض النظام للخطر – بصلاحيات ديكتاتورية، تسمح له بأن يتخذ جميع الاحتياطات، بما فيها الحلول محل السلطات العامة

---

١ . الأنفال: ٤١.

جميعاً، ومصادرة الحُرِّيَّات العامة، حتى يتمكن من إعادة الأمور إلى مجراها الأساسي، وهذا ما تعترف به مواد من الدستور الفرنسي والأمريكي والألماني.

وهذه الحكومات بموجب الدستُور تستطيع إعلان حالة الطوارئ، أو حالة الحصار، فتسمح لنفسها ضمن مهلة معينة أن تعلق إمكانية التمتع بما تراه من الحقوق والحُرِّيَّات، فتصادر الأموال والأشخاص، وتمنع التجمعات، وتحدد إقامة الأشخاص الذين تعتبرهم خطرين، وتَحلُّ السُلْطة العسكرية مَحَل السُلْطة المدنية.

كل ذلك إذا كان الخطر داهماً، أما تقدير هذا الأمر فيعود إلى السلطة التنفيذية نفسها، فإذا وافقتها السلطة التشريعية فإنها تستطيع أن تستمر في ممارسة هذه الصلاحيات لفترة طويلة.

وكل هذا في القرن العشرين، بعد كل ما عَانَتْهُ الإنسانية حتى تَوصَّلَتْ إلى إقرار الحقوق والحُرِّيَّات المعروفة.

أما الإمام علي (عليه السلام) فقد اعتبر أن حُرِّيَّات الإنسان وحقوقه لا يمكن المساس بها، لا في زمن الحرب ولا في السلم. وقد علمنا أن فترة حكمه كانت كلها

حالة استثنائية تُبَــرِّرُ في أنظمــة اليــوم اللجــوء إلى الديكتاتورية، وتسمح بإعلان حالة الطــوارئ، ولكنــه (عليه السلام) لم يغير أي شيء، ولم يُعــطِ نَفسَــهُ أيــة صلاحيات إضافية.

فهو عندما بُويِعَ كانت الأحوال مضطربة، وما أن هدأت شيئاً ما حتى أعلن معاوية تمرده في الشام. وفي هذا الجو أبلغه طَلحةَ والزبير بأنهما مغادران المدينة لقضاء العمرة في مكة، وكان ذلك بعدما تقدما إليه بلوائح مطالبــهما غير المقبولة، وكــان (عليــه الســلام) يــدرك أنهمــا سيتحركان ضده، ولكنه لم يمنعهما من السفر.

ولو أن الأمر حصل اليوم في أية دولة ديمقراطية في حالة حرب، لَمَنَعْتُهُمَا، أو حَدَّدَتْ إقامتهما.

والخوارج عندما تركوا الكوفــة والبصــرة، وراحــوا يتجمعون فيما الإمام (عليه السلام) يجهز الجيش للمسير إلى الشام للحرب الفاصلة، لم يقاتلهم رغم إلحاح قادته، ورغم توفر إمكانية أن ينقضوا على الكوفة، بعد مغادرة الجيش إلى الشام.

ولكن الإمام (عليه السلام) رفض معتبراً أن ما يسمح له بحربهم غير متوفر، ولم يتعلل بالظروف الاستثنائية.

وهو (عليه السلام) لم يقاتلهم إلا بعد أن أفسدوا في الأرض، وقتلوا النفس التي حَرَّمَ الله، وبعد معركة النهْرَوَان.

وبعد مُعاوَدَة الخوارج لِتَركِ الكوفةِ لم يقاتلهم الإمام (عليه السلام) أيضاً إلا بعد أن أفسدوا في الأرض من جديد.

أما مسألة المصادرة، فقد رأينا أن الإمام (عليه السلام) كان يرفضها بشكل مطلق، فهو كان يأمر قادته بعدم إرغام الناس على العمل، أو استخدام وسائل النقل المتوفرة لديهم – الدواب – إلا برضاهم ومقابل أجر.

كما أنه (عليه السلام) لم يسمح بأي نوع آخر من الاستيلاء، حتى أنه منع جيشه من شرب الماء إلا برضا أصحابه كما رأينا.

فكل هذا يدل على إيمان مطلق بالأوامر والنواهي الإلهية، وتلك كانت معجزة أمير المؤمنين علي (عليه السلام) فعلاً، وهي تُشكِّل تَحَدِّياً لكل الحضارات، وفي

مقدمها الحضارة المعاصرة، التي اعتبرت الإنسان هو القيمة الأساس في الكون، التي تُسَخَّرُ كُلُّ الإمكانات من أجلها، فهل تستطيع هذه الحضارة أن تفكر بالالتزام بما التزم به أمير المؤمنين (عليه السلام) تجاه الإنسان.

المبحث الثالث: سياسة الإمام علي (عليه السلام) مع وُلاته وعُمّاله

احتاط الإمام (عليه السلام) أشدّ ما يكون الاحتياط في الولاة والعمّال، فلم يستعمل أحداً على قطر من الأقطار الإسلامية أو يعهد إليه بعمل إلا بعد إحراز الثقة بدينه، والكفاءة بقدراته الإدارية.

ولم يستعمل (عليه السلام) أحداً مُحاباة، وإنما استعمل خيار المسلمين، أمثال مالك الأشتر، ومحمد بن أبي بكر، وسهل بن حنيف، وحبر الأمة عبد الله بن عباس، ونظرائهم من الذين توفّرت فيهم الخبرة التامة في شؤون الحكم والإدارة.

وقد زوّدهم (عليه السلام) برسائل مهمّة عرض فيها لشؤون الحكم وسياسة الدولة، كما حدّد من صلاحياتهم ومسؤولياتهم.

وكان من أروع تلك الوثائق السياسية عهده (عليه السلام) لمالك الأشتر، فقد حفل بتشريع ضخم لإصلاح الحياة السياسية والاقتصادية والعسكرية، وهو أرقى وثيقة سياسية تهدف إلى ارتقاء المجتمع وتحقيق مصالحه.

١ـ مراقبة الولاة:

وكان (عليه السلام) يتفقّد شؤون ولاته وعمّاله، ويرسل العيون لتحري أعمالهم، فإن رأى منهم خيانة أو تقصيراً في واجبات أحد منهم عزله، وأنزل به أقصى العقوبات.

وقد تحرّى (عليه السلام) كل بادرة تصدر من ولاته، وقد بلغه أن عامله على البصرة قد دعي إلى وليمة قوم من أهلها، فكتب إليه يلومه على ذلك.

وقد جاء في رسالته (عليه السلام) لابن حنيف: (أما بعد: يا بن حنيف، فقد بلغني أن رجلاً من فتية أهل البصرة دعاك إلى مأدبة، فأسرعت إليها تستطاب لك الألوان، وتنقل إليك الجنان، وما ظننت أنك تجيب إلى طعام قوم عائلهم مَجفو، وغَنيّهم مَدعو، فانظر إلى ما تقضمه من هذا المقضم، فما اشتبه عليك علمه فَالفُظْهُ، وما أيقنت بطيب وجوهه فنل منه).

٢ـ إقصاء الانتهازيّين:

ولم يقرّب الإمام (عليه السلام) أحداً من الانتهازيين الذين لا يخلصون للحق، وإنما يسعون وراء أطماعهم ومصالحهم، ولا يفقهون المصالح العامة، فإنهم عون للسلطة على الباطل لا على العدل.

وكان المجتمع الكوفي يضم طائفة كبيرة منهم كالأشعث، وعمرو بن حريث، وشبث بن ربعي، وأمثالهم من الذين ضربت مصالحهم في عهد الإمام (عليه السلام).

فاتصلوا بحكومة دمشق، وقاموا بدور العمالة لها، فراحوا يعقدون المؤامرات لإفساد جيش الإمام (عليه السلام) وشعبه، مستهدفين من ذلك الإطاحة بحكومته.

وقد كانوا – فيما يقول المؤرّخون – قادة الجيش الذي اقترف أبشع جريمة في التاريخ، وهي قتل سيد الشهداء الإمام الحسين (عليه السلام)، فقد أيقنوا أنه إذا اسْتَتَبّ له الأمر فإنه سيدمّر مصالحهم.

فإن سياسته (عليه السلام) إنما هي امتداد لسياسة أبيه (عليه السلام) التي لا ظل فيها للخونة والمجرمين.

٣- إبعاد الطامعين:

ويرى الإمام (عليه السلام) أن الإمارة وسيلة من وسائل الإصلاح الاجتماعي، ولا يجوز أن تمنح إلا للمتحرّجين في دينهم، والذين لا يخضعون للرغبات والأهواء، ويجب أن تُستغلّ لتحقيق ما ينفع الناس، فلا يجوز أن تمنح مُحاباة.

يقول الإمام (عليه السلام) في رسالته لقاضيه رفاعة بن شدّاد: (واعلم يا رفاعة، أن هذه الإمارة أمانة، فمن جعلها خيانة فعليه لعنة الله إلى يوم القيامة، ومن استعمل خائناً فإن محمدا (صلى الله عليه وآله) بريء منه في الدنيا والآخرة).

وكان (عليه السلام) إذا شعر من أحد أن له ميل أو هوى في الإمارة فلا يرشحه لها، لأنه يتخذ الحكم وسيلة لتحقيق مآربه وأطماعه.

ولما أعلن طلحة والزبير عن رغبتهما المُلحّة في الولاية امتنع (عليه السلام) عن إجابتهما.

٤ـ الصراحة والصدق:

والشيء البارز في سياسة الإمام (عليه السلام) هو التزام الصراحة والصدق في جميع شؤونه السياسية، فلم

يوارب، ولم يخادع، وإنما سلك الطريق الواضح الذي لا التِواء فيه، وسار على منهج ابن عمه رسول الله (صلى الله عليه وآله)، ومضى على طريقته، وواكب جميع خطواته.

ولو أنه التزم بالأعراف السياسية التي تبيح وسائل الغدر والنفاق في سبيل الوصول إلى الحكم لما آلت الخلافة إلى عثمان.

فقد ألَحّ عليه عبد الرحمن بن عوف أن يبايعه شريطة أن يسير على سيرة الشيخين، فامتنع (عليه السلام) من إجابته، وصارحه (عليه السلام) أنه يسيّر الأمة على ضوء كتاب الله الذي وعاه، وعلى ضوء سنة الرسول (صلى الله عليه وآله) وليس غيرهما رصيد يعتمد عليه في عالم التشريع، والسياسة في الإسلام.

فيقول (عليه السلام): (لولا أن المكر والخداع في النار لكنتُ أمكر الناس).

وأنكر (عليه السلام) على من قال فيه أنه لا دراية له بالشؤون السياسية، وأن معاوية خبير بها، فقال (عليه

السلام): (والله ما معاوية بِأَدهَى مني، ولكنه يغدر ويفجر، ولولا كراهية الغدر لكنت من أدهى الناس).

وتحدّث (عليه السلام) عن الوسائل المنكرة التي يعتمد عليها بعض الناس في سبيل الوصول إلى أهدافهم، من الغدر وما شَاكَلَهُ من المكر والنفاق، وأنكر على الذين يبرّرون هذه الوسائل ويصفونها بحسن الحيلة.

على هذا الخلق بنى الإمام (عليه السلام) سياسته التي أضاءت في دنيا الإسلام، وكان السبب في خلوده (عليه السلام)، واعتِزَاز الإنسانية به في جميع الأجيال والآباد.

المبحث الرابع: إصلاحات الإمام علي (عليه السلام) السياسية والإدارية

استلم الإمام علي (عليه السلام) الخلافة بعد مقتل عثمان بسبعة أيام، ذلك في (٢٥) ذي الحجة عام (٣٥ هـ)، فوجد الأوضاع متردّية بشكل عام، وعلى أثر ذلك وضع خطّة إصلاحية شاملة، ركّز فيها على شؤون الإدارة، والاقتصاد، والحكم، وفي السطور القادمة سنتناول شواهد على ذلك البرنامج الإصلاحي بشكل مختصر:

الأول: تطهير جهاز الدولة: أول عمل قام بـه الإمـام (عليه السلام) فور توليته لمنصب رئاسة الدولة هو عَزل وُلاة عثمان الذين سَخّروا جهـاز الحكـم لمصـالحهم الخاصة، وأُثروا ثراءً فاحشاً مما اختلسوه من بيوت المال، وعزل (عليه السلام) معاوية بن أبي سفيان أيضاً.

ويقول المؤرخون: إنه أشار عليه جماعة مـن المخلصـين بإبقائه في منصبه ريثما تستقر الأوضـاع السياسـية ثم يعزله فأبى الإمام (عليه السلام)، وأعلن أن ذلـك مـن المداهنة في دينه، وهو مما لا يُقرّه ضميره الحي، الذي لا يسلك أي طريق يبعده عن الحق ولو أبقاه ساعة لكـان ذلك تزكية له، وإقرارا بعدالته، وصلاحيته للحكم.

الثاني: تأميم الأموال المختلسة: أصدر الإمـام (عليـه السلام) قراره الحاسم بتأميم الأموال المختلسة التي نهبها الحكم المُباد.

فبادرت السلطة التنفيذية بوضع اليد على القطائع الـتي أقطعها عثمان لذوي قُرباه، والأموال التي اسـتأثر بهـا عثمان، وقد صودِرت أمواله حـتى سـيفه ودرعـه، وأضافها الإمام (عليه السلام) إلى بيت المال.

وقد فزع بنو أمية كأشد ما يكون الفزع، فهم يرون الإمام (عليه السلام) هو الذي قام بالحركة الانقلابية التي أطاحت بحكومة عثمان، وهم يطالبون الهاشميين برد سيف عثمان ودرعه وسائر ممتلكاته التي صادرتها حكومة الإمام (عليه السلام).

وفزعت القبائل القرشية وأصابها الذهول، فقد أيقنت أن الإمام سيصادر الأموال التي منحها لهم عثمان بغير حق. فقد كتب عمرو بن العاص رسالة إلى معاوية جاء فيها: ما كنتُ صانعاً فاصنع إذا قشّرك ابن أبي طالب من كل مال تملكه كما تقشر عن العصا لحاها. لقد راح الحسد ينهش قلوب القرشيين، والأحقاد تنخر ضمائرهم، فاندفعوا إلى إعلان العصيان والتمرد على حكومة الإمام (عليه السلام).

الثالث: اِتياع الإمام (عليه السلام): وامتُحِن الإمام (عليه السلام) امتحاناً عسيراً من الأُسَر القرشية، وعانى منها أشدّ ألوان المِحن والخُطوب في جميع أدوار حياته.

فيقول (عليه السلام): (لقد أخافَتني قُريش صغيراً، وأنصبتني كبيراً، حتى قبض الله رسوله (صلى الله عليه

وآله)، فكانت الطامّة الكبرى، والله المُستعان على ما تَصِفون).

ولم يعرهم الإمام (عليه السلام) اهتماماً، وانطلق يؤسس معالم سياسته العادلة، ويحقق للأمة ما تصبوا إليه من العدالة الاجتماعية.

وقد أجمع رأيه (عليه السلام) على أن يقابل قريش بالمِثل، ويسدد لهم الضربات القاصمة إن خلعوا الطاعة، وأظهروا البغي.

فيقول (عليه السلام): (مَالي وَلِقُريش، لقد قتلتُهم كافرين، ولأقلتنهم مَفتونين، والله لأبقرنَّ الباطل حتى يظهر الحق من خَاصِرَتِه، فَقُلْ لقريش فَلتضجّ ضَجيجَها).

الرابع: سياسة الإمام (عليه السلام):

فيما يلي عرضاً موجزاً للسياسة الإصلاحية التي اتبعها الإمام (عليه السلام) لإدارة الدولة الإسلامية وهي كما يلي:

أولاً: السياسة المالية: كانت السياسة المالية التي انتهجها الإمام (عليه السلام) امتداد لسياسة الرسول الأعظم

(صلى الله عليه وآله) الـــذي عـــنى بتطـــوير الحيـــاة الاقتصادية، وإنعاش الحياة العامة في جميع أنحاء الـــبلاد، بحيث لا يبقى فقير أو بائس أو محتاج.

وذلك بتوزيع ثروات الأمة توزيعاً عادلاً على الجميع.

ومن مظاهر هذه السياسة هي:

١ – المساواة في التوزيع والعطاء، فليس لأحد على أحد فضل أو امتياز، وإنما الجميع على حدٍّ سواء.

فلا فضل للمهاجرين على الأنصار، ولا لأســـرة الـــنبي (صلى الله عليه وآله) وأزواجه على غيرهم، ولا للعربي على غيره.

وقد أثارت هذه العدالة في التوزيع غضب الرأسماليين من القرشيين وغيرهم، فأعلنوا سخطهم على الإمام (عليـــه السلام).

وقد خفت إليه جموع من أصحابه تطالبه بالعدول عـــن سياسته فأجابهم الإمام (عليه السلام):

(لو كان المال لي لَسوّيتُ بينهم فكيف، وإنما المال مـــال الله، ألا وإن إعطاء المال في غير حقه تبذير وإســـراف،

وهو يرفع صاحبه في الدنيا، ويضعه في الآخرة، ويُكرّمه في الناس، ويهينه عند الله).

فكان الإمام (عليه السلام) يهدف في سياسته المالية إلى إيجاد مجتمع لا تطغى فيه الرأسمالية، ولا تحدث فيه الأزمات الاقتصادية، ولا يواجه المجتمع أي حِرمان أو ضيق في حياته المعاشية.

وقد أدت هذه السياسة المشرقة المستمدة من واقع الإسلام وهَدْيِهِ إلى إجماع القوى الباغية على الإسلام أن تعمل جاهدة على إشاعة الفوضى والاضطراب في البلاد، مستهدفة بذلك الإطاحة بحكومة الإمام (عليه السلام).

٢ – الإنفاق على تطوير الحياة الاقتصادية، وإنشاء المشاريع الزراعية، والعمل على زيادة الإنتاج الزراعي الذي كان من أصول الاقتصاد العام في تلك العصور.

وقد أكد الإمام (عليه السلام) في عهده لمالك الأشتر على رعاية إصلاح الأرض قبل أخذ الخراج منها.

فيقول (عليه السلام): (وليكُن نظرك في عِمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج، لأن ذلك لا يُدرك

إلا بالعمارة، ومن طلب الخراج بغير عمـــارة أخـــرب البلاد وأهلك العباد، ولم يستقم أمره إلا قليلاً).

لقد كان أهم ما يعني به الإمام (عليه الســـلام) لـــزوم الإنفاق على تطوير الاقتصاد العام، حـــتى لا يبقـــى أي شبح للفقر والحرمان في البلاد.

٣ – عدم الاستئثار بأي شيء من أموال الدولة، فقـــد تحرج الإمام (عليه السلام) فيهـــا كأشـــد مـــا يكـــون التحرّج.

وقد أثبتت المصادر الإسلامية بوادر كثيرة من احتيـــاط البالغ فيها، فقد وفد عليه أخوه عقيل طالباً منه أن يمنحه الصلة ويُرَفّهُ عليه حياته المعاشية، فأخبره الإمام (عليـــه السلام) أن ما في بيت المال للمسلمين، ولـــيس لـــه أن يأخذ منه قليلاً ولا كثيراً، وإذا منحه شيء فإنه يكـــون مختلساً.

وعلى أي حال فإن السياسة الاقتصادية التي تَبنّاها الإمام (عليه السلام) قد ثقلت على القـــوى المنحرفـــة عـــن الإسلام، فانصرفوا عن الإمام وأهـــل بيتـــه (علـــيهم السلام)، والتحقوا بالمعسكر الأموي الذي يضمن لهـــم

الاستغلال، والنهب، وسلب قوت الشعب، والتلاعب باقتصاد البلاد.

ثانياً: السياسة الداخلية: عنى الإمام (عليه السلام) بإزالة جميع أسباب التخلف والانحطاط، وتحقيق حياة كريمة يجد فيها الإنسان جميع متطلبات حياته، من الأمن والرخاء والاستقرار، ونشير فيما يلي إلى بعض مظاهرها:

١ – المساواة: وتجسّدت فيما يأتي:

أ – المساواة في الحقوق والواجبات.

ب – المساواة في العطاء.

ج – المساواة أمام القانون.

وقد ألزم الإمام (عليه السلام) عُمّاله وَوُلاته بتطبيق المساواة بين الناس على اختلاف قوميّاتهم وأديانهم.

فيقول (عليه السلام) في بعض رسائله إلى عماله: (واخفضْ للرعيّة جناحك، وابسط لهم وجهك، وأَلِنْ لهم جنابك، وآسِ بينهم في اللحظة والنظرة، والإشارة والتحية، حتى لا يطمع العظماء في حيفك، ولا ييأس الضعفاء من عدلك).

٢ – الحرية:

أما الحرية عند الإمام (عليه السلام) فهي من الحقــوق الذاتية لكل إنسان، ويجب أن تتوفر للجميع، شريطة أن لا تستغلّ في الاعتداء والإضرار بالناس، وكان من أبرز معالمها هي الحُرّية السياسية.

ونعني بها أن تُتَاح للناس الحرية التامــة في اعتنــاق أي مذهب سياسي دون أن تفرض عليهم الســلطة رأيــا معاكساً لما يذهبون إليه.

وقد منح الإمام (عليه السلام) هذه الحريــة بأرحــب مفاهيمها للناس، وقد منحها لأعدائه وخصومه الــذين تخلفوا عن بيعته.

فلم يجبرهم الإمام (عليه السلام)، ولم يتخذ معهــم أي إجراء حاسم كما اتخذه أبو بكر ضده حينما تَخلّف عن بيعته.

فكان الإمام (عليه السلام) يرى أن الناس أحرار، ويجب على الدولة أن توفر لهم حريتهم ما دام لم يخلوا بالأمن، ولم يعلنوا التمرد والخروج على الحكم القائم.

وقد منح (عليه السلام) الحرية للخوارج، ولم يحـــرمهم عطاءهم مع العلم أنهم كانوا يشكلون أقـــوى حـــزب معارض لحكومته.

فلما سَعوا في الأرض فساداً، وأذاعوا الذعر والخـــوف بين الناس انبرى إلى قتالهم حفظاً على النظـــام العـــام، وحفظاً على سلامة الشعب.

ثالثاً: الدعوة إلى وحدة الأمة:

وجهد الإمام كأكثر ما يكون الجهد والعناء على العمل على توحيد صفوف الأمة ونشر الأُلفة والمحبة بين أبنائها.

واعتبر (عليه السلام) الأُلفة الإســـلامية مـــن نعـــم الله الكبرى على هذه الأمة.

فيقول (عليه السلام): (إنّ الله سبحانه قد امـــتَنّ علـــى جماعة هذه الأمة فيما عقد بينهم من حبل هـــذه الأُلفـــة التي ينتقلون في ظلها، ويأوون إلى كنفها، بنعمة لا يعرف أحد من المخلوقين لها قيمة، لأنها أرجح من كـــل ثمـــن، وأجلُّ من كل خطر).

فقد عنى الإمام (عليه السلام) بوحدة الأمة، وتبنّي جميع الأسباب التي تؤدي إلى تماسكها واجتماع كلمتها، وقد حافظ على هذه الوحدة في جميع أدوار حياته.

فقد ترك (عليه السلام) حَقّه وسَالَم الخلفاء صِيانة للأمة من الفرقة والاختلاف.

رابعاً: تربية الأمة:

لم يعهد عن أحد من الخلفاء أنه عنى بالناحية التربوية أو بشؤون التعليم كالإمام (عليه السلام)، وإنما عنوا بالشؤون العسكرية، وعمليات الحروب، وتوسيع رقعة الدولة الإسلامية، وبسط نفوذها على أنحاء العالم.

وقد أولى أمير المؤمنين (عليه السلام) المزيد من اهتمامه بهذه الناحية، فاتخذ جامع الكوفة معهداً يلقي فيه محاضراته الدينية والتوجيهية.

وكان (عليه السلام) يشغل أكثر أوقاته بالدعوة إلى الله ، وإظهار فلسفة التوحيد، وبَثّ الآداب والأخلاق الإسلامية مستهدفا من ذلك نشر الوعي الديني، وخلق جيل يؤمن بالله إيمانا عقائدياً لا تقليدياً.

فقد كان الإمام (عليه السلام) المؤسس الأعلى للعلوم والمعارف في دنيا الإسلام، وقد بذل جميع جهوده على إشاعة العلم ونشر الآداب والثقافة بين المسلمين، وكان دوماً يذيع بين أصحابه قوله: (سَلوني قَبلَ أن تفقدوني، سَلوني عن طُرق السَّماء، فإني أبصَرُ بها من طُرُق الأرض).

الخلاصة:

لقد إستعان الإمام (عليه السلام) بجهاز من الولاة والموظفين لإدارة دفة الحياة الاسلامية، يعد أفراده نموذجا في مستواهم الروحي والفكري والالتزامي: كعثمان بن حنيف، و محمد بن أبي بكر، و مالك الأشتر وسواهم.

وبهذا الاجراء الذي راعى فيه المبادئ الاسلامية ومصلحة الامة، قضى على مبدأ القرابة والعشيرة الذي كان سائدا أيام الخليفة عثمان والذي أدى آخر المطاف إلى إثارة النقمة عليه وقتله.

أما منهاج أمير المؤمنين (عليه السلام) الذي سلكه في أهل بيته و قرابته فلم يكن بعيدا عن منهاجه مع نفسه

إلا من حيث الدرجة، فقد كان مبنيا على أساس مساواتهم بالامة في الحقوق والواجبات، بل إن الذي يتحملونه من مهام من أجل حماية الرسالة والمسيرة الاسلامية أكثر بكثير مما ينالون من حقوق.

فقد كان الإمام (عليه السلام) حريصا على معاملة ذويه في مسألة الحقوق كما لو كانوا من عامة الناس، فلا يفضلهم، بعطاء، ولا يميزهم بحق، وسلك معهم اسلوب التدريب والإعداد للعمل بمنهاجه معهم، بل كان يبدو شديدا مع بعضهم من أجل أن ينتهج الخط الذي رسمه لمتعلقيه وأهل قرابته.

وقد لازمت شخصيةَ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) السامية جوهرةُ العدالة الثمينة، واقترن اسمه المقدس بالعدالة، فقد كان عادلاً يأنس بالعدالة ويهتم بها.

إن كل مجتمع أو جماعة أو فرد مناد بالعدالة، ويأمل في تكوين مجتمع يقوم على أساس القسط والعدل، يضع عدل علي (عليه السلام) نصب عينه، ويتخذ أسلوبه في تطبيق العدالة كقدوة في برنامجه الذي يسعى إلى تطبيقه.

فحقاً لم يعرف تاريخ الإنسانية شخصاً كعلي (عليه السلام) خلد اسمه إلى الأبد، وارتسمت صورة عدالته في أذهان البشر، فقد كان عاشقاً للعدالة، مولعاً بها إلى غايتها القصوى.

إن الإمام علي (عليه السلام) مصداقٌ بارز لآية: (كُونُوا قَوَّامِينَ بِالقِسطِ). نعم، لقد كانت هذه العدالة ضالته، وكان كالظامىء الذي يبحث عن عين ماء تروي ظمأه، ساعياً إلى معين العدالة العذب. لم يكن أمير المؤمنين (عليه السلام) يرضى بالكف عن تطبيق العدالة، والتراجع عنها مهما كلف الثمن، ولم يرض أن يتخطى العدالة خطوة، حتى من أجل تثبيت أركان حكومته الفتية، وأبى أن يساوم أو يتبع المصالح السياسية مهما عظم الثمن.

كما أنه لم يرض أن يضحي بالعدالة ويقع تحت تأثير الرحمة والتحرق والشفقة، فيعرض بذلك هذا الركن المقدس للتزلزل والانهيار.

فإن عدالته (عليه السلام) كانت ذكراً يلهج به لسان الخاص والعام، والعدو والصديق، حتى كانت كثرة عدله هي السبب في قتله (عليه السلام).

ونحن إذا أردنا التعرض لنماذج لعدالته (عليه السلام) لاحتجنا إلى مجلدات طوال، ولكن نقول: إن العدالة كانت نصب عينه، وملأت وجوده وكيانه، فقد كان (عليه السلام) يرى أنه: (في العدل صلاح البرية).

وقد كان (عليه السلام) يسد جوعته بكسرة خبز يابسة، ويأتدم الملح ليكون مستوى معيشته كأضعف الناس، ويقول: (إن الله فرض على أئمة العدل أن يقدروا أنفسهم بضعفة الناس كيلا يتبيغ بالفقير فقره).

فإن مثل هذا السلوك لا يمكن أن يصدر من غير علي (عليه السلام)، فهو نتاج تربية الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله)، فإن عدالة علي (عليه السلام) نشأت من العدل الإلهي وسعى لتطبيقها.

ولذا أصبحت عدالته (عليه السلام) نموذجاً واضحاً لكل القادة وطلاب العدالة على مرِّ القرون، ومصداقاً

مشرِّفاً للإنسان المسلم المتكامل الذي يستطيع أن يكون قدوة في جميع المجالات. الملامح التربوية في نهج البلاغة.